التوجهات والمرتكزات ذات العلاقة في التمويل

حدد مجلس إدارة أمان مجموعة من المبادئ والتوجيهات التي ستحكم عملية استقطاب التمويل للفترة القادمة وذلك بإستناد على التجربة الفلسطينية والمبادئ الواردة في سياسة منظمة الشفافية الدولية لتجنيد الأموال وحشد الموارد.

1. تأمين وتنويع التمويل الذي يمكن أمان من المحافظة عل استقلاليتها وحماية سمعتها وعملها عل نحو فعال. على أمان السعي للحصول على المنح المالية من المؤسسات والحكومات والقطاع الخاص والأفراد، ومن رسوم العضوية والدخل من المطبوعات والمناسبات والفعاليات الأخرى.
2. تطوير شراكات تمويلية بعيدة المدى وزيادة التعاون مع دول ومؤسسات ومنظمات تعني في عمل أمان بشكل مباشر أو في تعزيز سيادة القانون والحكم الرشيد في قطاعات تنموية محدد.
3. ان تركز أمان في عملها بشكل واضح على تحقيق أثر تنموي متوسط وبعيد المدى ينعكس على أهداف التنمية المستدامة ويساهم في تعزيز معيشة وكرامة ورفاه المجتمع في إطار دولة فلسطينية ملتزمة بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية وعلى رأسها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وفي إطار اجندة السياسات الوطنية 2017-2022.
4. تجنب التمويل الذي قد يعرض سمعة أمان ويهدد حياديتها واستقلاليتها او نزاهتها او يدور حوله شبهات سياسية او تضارب مصالح، خاصة التمويل المباشر من مؤسسات أو أفراد يدور حولهم شبهات فساد أو يطمحون في تحسين صورتهم أو الإفلات من العقاب أو لا تربطهم أي صلات في رسالة وأهداف أمان.
5. الإعلان والإفصاح عن جميع مصادر التمويل المحلي والوطني والدولي التي تتلقاها أمان للجمهور الفلسطيني ولجميع المعنيين على المستوى الوطني أو الدولي.
6. قبول التمويل من الشركات والمانحين من القطاع الخاص في حال التزمت الشركات بالمعايير الأخلاقية ومعايير النزاهة ولا يدور حولها أو حول أعضاء إدارتها أي شبهات تورط بقضايا فساد. يمكن ان يتم حشد تمويل من الشركات والمانحين في حال تم التوافق على آلية تمويل وتبرع من خلال المؤسسات التمثيلية للقطاع الخاص أو صندوق خاص للمسؤولية الإجتماعية يتم إنشاءه وادارته لأغراض تعزيز النزاهة في القطاع الخاص.
7. العمل على ترشيد الانفاق والوصول الى مؤسسة رشيقة تعتمد على برنامج أساسي وموظفين اساسين بالإضافة الى مجموعة من المشاريع المساندة والتي يقوم على تنفيذها موظفين بعقود دون التاثير على فاعلية وكفاءة الإدارة والتنظيم لامان.
8. التوجه الى المشاريع الداعمة للبرنامج الرئيسي والتي تخدم الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة ضمن اتفاقيات شراكة مع مؤسسات مانحة.
9. استحداث برنامج للعمل لاستقطاب متطوعين وطنيين ودوليين سواء كانوا اكاديميين أو طلاب أو متقاعدين.
10. تطوير شراكات مع مؤسسات وطنية معنية في قطاعات اجتماعية واقتصادية وسياسية كالصحة والتعليم والبنة التحتية خاصة مع الائتلافات والشبكات الفاعلة في هذه القطاعات.